النشاط الصناعي والتجاري في ليبيا في عهد الإدارة العسكرية البريطانية (١٩٤٣ – ١٩٥١)

د.السنوسي عقيلة احمد الجهيمي

كاية الاداب – جامعة سبها

الملخص:

لا نأتي بجديد حين نقول من أن النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري في أي بلد إنما يخضع ويتأثر بالمناخ السياسي، ان لم نقل انه انعكاساً طبيعياً لتطور الأوضاع الاقتصادية فيه .

نعم لقد وضعَ النشاط الصناعي والتجاري في ليبيا في عهد الإدارة العسكرية البريطانية للفترة بين (١٩٤٣–١٩٥١) بين ناري استعماريين بغيضين وهما فترة الاستعمار البريطاني والاستعمار الايطالي، ولقد بدأت أثاره تظهر منذ بداية الاستعمار البريطاني ولم ينتهي عند الاستعمار الايطالي، إذ شهد النشاط الصناعي في ليبيا إلى حالة من حالات التشويه والربكة ، وقد بدأت هذه الربكة واضحة لتعرض هذا النشاط إلى شكل من أشكال التشويه أو الانحسار في ميادين صناعية وتجارية عديدة ليقف عند حدود اقتصادية متواضعة .

هذا البحث هو محاولة لاقتفاء اثر النشاط الصناعي في ليبيا للفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٣–١٩٥١) ودور الإدارة الاستعمارية البريطانية في السيطرة على اقتصاد طرابلس وبرقه وفزان، والتي شملت انواعاً معينة من النشاط لتشمل كل من تجارة وصناعة الدقيق والشعير والقمح والتمور والاسماك ودور كل من أجهزة الإدارة العسكرية البريطانية والايطالية في ضبط هذه النشاطات ومراقبة اسواقها، وقد حاولنا في هذا البحث تتبع ابرز التطورات الاقتصادية التي شهدها النشاط الصناعي والتجاري في ليبيا في هذه الفترة .

المقدمة:

لم تنل ليبيا من الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) التي دارت رحاها على أرضها سوى الدمار والخراب الذي حل بثرواتها الاقتصادية والبشرية ، وتخلصت من استعمار ذي جنسية واحدة ليحل محله استعمار متعدد الجنسيات وأصبحت ليبيا ثلاث ولايات برقة وطرابلس تحث سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية وولاية فزان تحت سيطرة الإدارة العسكرية الفرنسية .

عكست السيطرة الأجنبية سلباً على النشاط الصناعي في ليبيا ، وقد أدت السيطرة الإيطالية إلى تشويه نمو الصناعة الطبيعي في ليبيا، وبحكم ذلك انحصر هذا النشاط الاقتصادي في ميادين

متواضعة شملت صناعة الأغذية وتصنيع التبغ وصيد الأسماك ومصانعه ، ومع ذلك فإن هذا النشاط كان غير فعال وطرق الإنتاج غير حديثة وفعالة[١].

وفي الإطار نفسه ألقت الحرب العالمية الثانية بظلالها على هذا النشاط الاقتصادي، لاسيما في ولاية برقة التي تلاشت الصناعة فيها إلى حد بعيد إذ دمرت المؤسسات الصناعية الصغيرة فضلاً عن إجلاء الجالية الإيطالية التي أدت إلى غياب الأيدي العاملة المؤهلة للصناعة ، وجاءت وسائل تدمير أخرى تمثلت بالإدارة البريطانية التي عملت على تفكيك المؤسسات الصناعية التي نجت من ويلات الحرب في برقة وتم بيعها خارج البلاد[٢] وكانت أهداف الإدارة العسكرية البريطانية واضحة فهي أرادت أن تجعل الولاية سوقاً للإنتاج البضائع البريطانية بغض النظر عن حجم ذلك السوق.

لكن هذه السبل المعرقلة للصناعة لم تمنع استمرار بعض الصناعات اليدوية في برقة كصناعة المنسوجات والخيام ، ويؤشر تقرير بعثة الأمم المتحدة وجود مصنعين للنسيج احدهما في بنغازي و الآخر في درنة يعتمدان على النول الميكانيكي الذي يسهم في إنتاج يتراوح بين ٢٠-٣٥ متر من الأقمشة الحرير الصناعي وحدها في اليوم الواحد فضلاً عن نول يدوي يستخدم من قبل الأهالي لصناعة نسيجية بسيطة[٣].

كان الواقع الصناعي في ولاية طرابلس أفضل بكثير من برقة في سنوات الحرب لأنها كانت ساحة للعمليات الحربية على العكس من طرابلس التي تأثرت بصورة أقل بكثير من ويلات الحرب ؛ فلا غرو أن يكون عدد المؤسسات الإيطالية التي تزاول النشاط الصناعي بحدود مائة مؤسسة تركت آثارها في إنتاج السلع الاستهلاكية المحلية ، وهذا الأمر اشير اليه تقرير اللجنة العامة في وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٤٩ إذ برز ذلك بصورة واضحة في صناعة تعليب الأسماك التي احتلت ما يزيد على خمس صادرات طرابلس وقدّرت نسبته بنحو "٢٣%" من صادرات الولاية [٤]، وقد طرأ بعض التحسن على هذه الصناعة على الرغم من تذبذبها في سنوات الحرب العالمية الثانية ، وطبقاً لتقارير الإدارة العسكرية البريطانية عن مصانع الأسماك فإنها حققت قفزة في إنتاجها عام ١٩٤٧ مقارنة مع عام ١٩٤٣ كما هو واضح في الجدول رقم (١):[٥]

الجدول رقم (١)

السنة	عدد مصانع التونة	كمية اسماك التونة بالآف الأطنان
١٩٤٣م	٢	كل الأسماك تم بيعها طازجة
١٩٤٤م	٧	١٠,٩٩٤ طن

١٩٤٥م	٧	٥.٣٠٦ طن
١٩٤٦م	٧	١٣.٥٥٩ طن
١٩٤٧م	٧	١٧.٨٣٣ طن

لم تكن صناعة تعليب الأسماك في ليبيا هي الرائجة بمفردها بل إن صناعة الإسفنج احتلت المرتبة الثانية بعدها، وكانت تعد من أهم الصناعات البحرية إبان الحكم الإيطالي، لكنها انحصرت في معظم الأحيان في الشركات اليونانية المسجلة في طرابلس أو في اليونان نفسها، وقد جلب هذا النشاط الاقتصادي انتباه أفراد الإدارة العسكرية البريطانية الذين طلبوا الإذن من حكومتهم في لندن احتكار صيد الإسفنج في المياه الليبية عام ١٩٤٦ لكن الأخيرة تحفظت على ذلك خشية من إثارة حفيظة السكان في ليبيا[٦]. وفي كل الأحوال فإن إنتاج الإسفنج حقق نسباً مهمة في الميدان الصناعي، ففي طرابلس كان إنتاج الإسفنج عام ١٩٤٣ أكثر من سبعة آلاف قنطار وارتفع في غضون سنة إلى سبعة عشر ألف قنطارً وبعد عامين أي في عام ١٩٤٥ سجل زيادة ملحوظة حيث بلغ تسعة وعشرون ألف قنطار وازداد الإنتاج بوتيرة عالية عام ١٩٤٦ وحقق قفزة نوعية بلغت أكثر من مائة ألف قنطار وينطبق الأمر نفسه على برقة، إذ حقق الإنتاج منها زيادة واضحة بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ لكن الإنتاج تراجع في السنوات اللاحقة[٧].

وتعدُّ صناعة زيت الزيتون من الصناعات الرائجة في ليبيا في عهد الإدارة العسكرية البريطانية وتؤكد المصادر وجود أربع معاصر حديثة لاستخراج زيت الزيتون فضلاً عن المعاصر البدائية [٨] وقد وفر هذا الزيت مصانع الصابون في البلاد التي بلغت ٤٠ مصنعاً[٩].

اتسع نطاق الصناعات البسيطة ليشمل ثلاثة معامل لإنتاج المعكرون فضلاً عن ٩ معامل صغيرة وفضلاً عن ذلك فكانت هناك مصانع للمياه المعدنية وأخرى للصناعات الجلدية وثالثة لإنتاج الشموع وشهدت المرحلة ظهور مصانع لتقطير الخمور وكانت بدعم من الإدارة البريطانية ، وتستغل هذه المصانع أثناء مواسم إنتاج التمر ، وفي الوقت نفسه أنشأت الإدارة المذكورة مصانع للطوب[١٠].

والواضح أن الإدارة البريطانية انصب اهتمامها على السلع ذات المردود المالي فقامت بإنشاء مصنع للسجائر في ولاية طرابلس بلغ إنتاجه عام ١٩٤٨ ما يزيد على ٣٦٣ مليون سيجارة وغدت هذه الصناعة في نمو واضح في السنوات اللاحقة[١١]. وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته الإدارة البريطانية لبعض

الأنشطة الصناعية فإنها بقيت في إطار محدود ، على العكس من الصناعات التقليدية التي شهدت نشاطاً ملحوظاً وكان لها دور واضح في تخفيف مشكلة البطالة وتحسين المستوى المعيشي.

كانت الصناعات التقليدية في ليبيا قديمة ، فهناك الكثير من النشاط الحرفي وحظيت طرابلس بمكانة خاصة بهذا النمط من الإنتاج فأصبحت هذه المدينة أهم مركز لصناعة الأردية الفاخرة بجميع أنواعها سواءً كانت من الحرير أو القطن ، وللاستدلال فإن ما تم تصديره من طرابلس إلى برقة عام ١٩٥٠ بلغ ما قيمته (29,000) ألف جنيه إسترليني وهو مبلغ مهم بمقياس الزمان والمكان ،اتسع نطاق صناعة البسط في طرابلس وغدت فزان واحدة من أهم الأماكن التي استوردت هذه الصناعة ، فضلاً عن إنتاج الصناعات القطنية والصوفية [١٢].

على صعيد ولاية برقة ازدهرت صناعة البسط والخيام لكنها لم تسر بوتائر متقدمة بسبب السياسة الاقتصادية للإدارة العسكرية البريطانية التي وضعت عصا في عجلة تقدم هذه الصناعة من خلال دخول الإنتاج الأجنبي المتطور والأرخص الأمر الذي انعكس سلباً على واقع الصناعة في الولاية ، وقد جلب ذلك انتباه الصحافة الليبية فقد وصفت صحيفة " الوطن " الصادرة في بنغازي " أن الإدارة العسكرية البريطانية أفشلت فاعلية الصناعة الليبية مما انعكس بجلاء على واقع هذه الصناعة في برقة لا سيما بعد تغير الأسعار في الأسواق العالمية" [١٣].

لم يمنع كل ذلك من استمرار الصناعات التقليدية الليبية فقد كان إنتاج الجلود والصوف دعامة اقتصادية وصناعية في البلاد ، ولكن كل هذا النمط من الإنتاج تأثر بصورة كبيرة إذ حكمت الإدارة العسكرية البريطانية في سبل تصدير هذه المنتجات إلى الخارج واستيراد مواد مصنعة انعكس سلباً على واقع هذه الصناعة[١٤].

ترك النشاط الصناعي مع كل المعوقات آثاراً واضحة على واقع التجارة الداخلية التي شهدت نوعاً من الانتعاش أواخر العهد الإيطالي ، وتؤكد المصادر الرسمية أن عدد التجار المسجلين في طرابلس بلغ ٩٠٠٠ آلاف تاجر ، وقد أسهم هذا العدد في تعزيز واقع التجارة الداخلية بين طرابلس وبرقة[١٥]. لكن عدد التجار في طرابلس تناقص وانخفض النشاط التجاري الداخلي بسبب هجرة التجار اليهود وإجلاء الإيطاليين ومراقبة الإدارة العسكرية البريطانية للسوق الليبية[١٦].

من دون شك أن سنوات الحرب العالمية الثانية قد ألقت بظلالها على الواقع التجاري في ليبيا وبصورة خاصة في برقة التي شهدت أعنف المعارك العسكرية في البلاد ، لذلك ليس غريباً أن تكون تجارتها متوقفة تقريباً منذ العام ١٩٤٣ وكان الأمر أشد وطأة على التجارة الخارجية التي عانت من

توقف عملية الشحن إلى خارج البلاد ولاسيما شحن الحبوب والصوف ، وتعالت أصوات التجار في بنغازي احتجاجاً على الركود العام للتجارة لكن الإدارة العسكرية البريطانية تنصلت من مسئولياتها متذرعة بأن قوانين الاستيراد والملاحة تحت أشرف الحُلفاء فضلاً عن الوضع الدولي الناجم عن الحرب (١٧).

من الطبيعي أن يتعثر النشاط التجاري في ظل انعدام الاستقرار في أتون حرب طاحنة وتدخل الإدارة البريطانية بفرض غرامات على مخالفة أوامرها في الاستيراد من الداخل أو الخارج ، كما أكد ذلك إعلان والي برقة كمرون في أغسطس ١٩٤٤

بهذا الصدد، وفي غضون السنة ذاتها اشتدت وطأة الإدارة العسكرية البريطانية على تجارة ليبيا فقد ورد في إعلان الوالي في أغسطس ١٩٤٤ فرض عقوبات صارمة تصل إلى خمس سنوات سجن أو بغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه مصري على البضائع التي يتم تهريبها في الداخل أو الخارج حدٍ سواء (١٨). وكانت الجمارك الجديدة التي وإنشأتها الإدارة البريطانية في مرسى البريقة عصا في عجلة التجارة الليبية أفضت بجلاء إلى ركود اقتصادي وبصورة وخاصة في سنوات الإدارة البريطانية الأولى (١٩) وبالتأكيد أن الحرب كانت عاملاً مؤثراً بهذا الشأن.

أصبح النشاط التجاري الليبي تحت رحمة الإدارة البريطانية الأمر الذي استدعى اهتمام صحافة ولاية برقة فقد تحديث مجلة " الفجر الليبي " عن غياب دور التجار الليبيين في استيراد الأرز والسكر وتحديد أسعارهما حيث قامت الأولى باحتكار هاتين السلعتين وغيرها ومنع استيرادها من الخارج (٢٠).

أدت سيطرة الإدارة على النشاط التجاري الداخلي والخارجي إلى زيادة ملموسة في أسعار السلع لاسيما في السنوات التي شهدت موجة جفاف هزت حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ويوضح الجدول رقم (٢) ذلك (٢١) .

الجدول رقم (٢)

السلعة	الزيادة المئوية
خبز ابيض	%٨
دقيق	%١٧
باستا	%٢٣
قمح	%١٢
شعير	%١٦

بيض	%٦٤
تمور	%٢٢
اسماك درجة أولى	%٢٩
اسماك درجة ثانية	%٢٩

وفي ضوء زيادة الأسعار المتعلقة بالحبوب لجأت الإدارة العسكرية البريطانية إلى شراء الشعير المنتج محلياً ووضعت جزءً منه تحت تصرف سكان الأرياف الذين كانوا يعانون من وطأة الأسعار، وعلى الرغم من أن التقارير تؤكد أن متغيرات طرأت على أسعار الشعير والقمح في الأسواق المحلية وأدت إلى هبوط أسعار الإنتاج لكن ظلت طرابلس تعاني من نقص الحبوب ، الأمر الذي دفع الإدارة إلى استيراد القمح من أجل الحصول على خبز كاف ، وقد شمل ارتفاع في الأسعار مواد غذائية أخرى مثل الزبد واللحوم والجبن التي استمرت أسعارها في ارتفاع والجدول رقم (٣) يظهر المقارنة بين اسعار عامي ١٩٤٨(- ١٩٤٩)[٢٢].

الجدول رقم (٣)

السلعة	النسبة المئوية
الخبز الأبيض	-١٨ %
باسطه (نوعية ممتازة)	-٢%
باسطه (نوعية متوسطة)	-٨%
دقيق قمح	-٣٢%
دقيق شعير	-٤٢%
بيض	+٣٣ %
اسماك (درجة أولى)	+٩%
اسماك (درجة ثانية)	+١٠%
لحم بقر	+٩%
لحم ضان	+١٨%
زيت زيتون	- ١٧%

كانت الإدارة العسكرية البريطانية تراقب عن كثب الأسعار الغذائية ، وتؤكد الوثائق الرسمية البريطانية حجم متابعة ذلك وهذا نابع من مراقبة انعكاس الواقع الاقتصادي على الوضع السياسي في البلاد(٢٣).

وفي كل الأحوال كانت الإدارة تتخذ مختلف الاحتياطات لمراقبة الوضع الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال احتفظت الإدارة بـ 43,000 طناً من الشعير تحت تصرفها وأحيانا تلجأ إلى خلط محصولي القمح والشعير لتعويض النقص الحاصل في كميات القمح المخزونة(٢٤). لكن الأمر مختلف بالنسبة لمحاصيل الزيتون الذي حقق نمواً كبيراً تمكنت من خلاله تصدير ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ طناً من زيت الزيتون وهي كمية كبيرة بمقياس الزمان والمكان وفي ظل الآلات البدائية أو غير المتطورة (٢٥).

وفي الوقت الذي حققت فيه تجارة زيت الزيتون نشاطاً ملحوظاً فإن الجفاف الذي حلّ في ولاية برقه ترك أثاراً سلبية على الإنتاج الزراعي وبصورة خاصة إنتاج القمح والشعير ، ويشير تقرير القنصلية الأمريكية في بنغازي في ٨ يونيو ١٩٥١ بأن الجفاف أجبر الإدارة العسكرية البريطانية على استيراد الحبوب من الخارج لتخفيف وطأة أثار الجفاف على الواقع ألمعاش للمواطن الليبي(٢٦).

اختلفت الإدارة العسكرية البريطانية عن سابقتها الإدارة الإيطالية إذ سعت الأولى إلى إيجاد أسواق لتصريف المنتجات الليبية في تونس ومصر و مالطا وايطاليا وبريطانيا وإذا كانت السنوات الأولى من عمر الإدارة البريطانية في ليبيا قد اتسمت بالركود التجاري بسبب ظروف الحرب التي ألقت بظلالها بقوة على الواقع الاقتصادي الليبي وبصورة خاصة بين عامي ١٩٤٣- ١٩٤٥ لكن تحسن نوعي طرأ على واقع التجارة الخارجية فقد تحسنت أوضاع هذه التجارة بدأ من عام ١٩٤٦ بسبب قيام الإدارة البريطانية بإصلاح الموانئ البحرية في طرابلس وبرقة وإصلاح الطرق البرية التي تعرضت للخراب بسبب الحرب ولاسيما الطريق بين طرابلس وبرقة ، لكن في الوقت نفسه لم يغب عن الإدارة البريطانية في فرض الرسوم الجمركية بين أقاليم ليبيا وعدم فسح المجال للتجارة بدون رخصة (٢٧).

كانت التجارة في ظل الإدارة البريطانية بين برقة وطرابلس تجارة خارجية لاسيما بالحبوب والحيوانات والفواكه وكانت المواد الغذائية كالدقيق والشاي والسكر والأرز في مقدمة الواردات، واعتمدت ولاية برقة وطرابلس في معظم حاجياتها على الاستيراد من الخارج، وكان برنامج الصادرات والواردات تحدده الإدارة العسكرية البريطانية سنوياً كما فتحت الإدارة أسواقاً جديدة داخل نطاق منطقة الإسترليني(٢٨) .

كان أهم ما يتم استيراده من تلك المناطق المواد الغذائية والمنتجات القطنية والصوفية والسلع المعدنية والكيماوية . أما البضائع التي كانت تستورد من خارج منطقة الإسترليني فكانت عبارة عن قطع غيار للسيارات والالآت والاسمنت.وقد بلغت قيمة الواردات إلى برقة خلال عام ١٩٤٣ (٣٨٣.٣٤٩ جنيهاً إسترلينياً) ، وارتفعت القيمة في العام التالي حتى وصلت إلى(٨٥٩.١٦٨ جنيهاً إسترلينياً) في حين بلغت الصادرات خلال عام ١٩٤٣ مبلغاً قدره (١٨,٠٤٧ ألف جنيهاً إسترلينياً) ، لكنها حققت قفزة نوعية عام ١٩٤٤م فبلغت ما يقرب من (١٦٧.٤٢٦ جنيهاً إسترلينياً)والجدول رقم (٤) يحدد المواد الواردة وقيمة الواردات إلى ولاية برقة خلال الأعوام ١٩٤٣-١٩٤٧م[٢٩].

الجدول رقم (4)

الواردات إلى ولاية برقة					
نوع السلعة	الجنيه الإسترليني				
	١٩٤٣م	١٩٤٤م	١٩٤٥م	١٩٤٦م	١٩٤٧م
حيوانات.أغذية .خمور . تبغ	٢٨٩.٢٧٢	٥٧٦.٧١٥	٤٣٦.٥٠٩	٤٢٢.٨٦١	//
حبوب زيتية وشحوم	١٩.٨٥٩	٨٠.٦٠٦	١٢١.٠٦٣	٧٥.٤١٥	//
منسوجات	//	٩٢.٧٥٥	٢٤٥.٨٠٣	٢٥٢.٨١٥	//
معدات عادية وماكينات	//	١.٠١٠	٥.٢٢٢	٤٨.٦٨٠	//
مواد غير معدنية	//	٨.٣٤٠	٣٥.٥٨٩	٤٢.٩٥٩	//
صوف ومصنوعات	//	٣.٠٠٦	٨٤٠	١.٣٧٨	//
مواد كيميائية وطبية	//	١٩.٥٩٠	٣٨.٩٦٩	١٦.١١٣	//
مواد أخرى	٧٤.٢١٨	٧٧.١٤٦	١٤٤.٣٢١	٧٠.٣٠٦	//
الإجمالي	٣٨٣.٣٤٩	٨٥٩.١٦٨	١,٠٢٨.٣١٦	٩٣٠.٥٢٧	١,٢٩٧.٢٠٣

كما يبين الجدول رقم (٥) قيمة واردات برقة خلال عام ١٩٤٧م هي كالآتي حسب التي تم الشراء منها وحسب الجدول الآتي[٣٠].

الجدول رقم (5)

الدولة الموردة	قيمة الواردات بالجنيه الإسترليني

مصر	٣٢٧,٥٦٤ ألف جنيه إسترليني
ولاية طرابلس	٣٥٢,٩٤٢ ألف جنيه إسترليني
المملكة المتحدة	٢٢١,٦١٤ ألف جنيه إسترليني
اليونان	٢١,٠٨٢ ألف جنيه إسترليني
دول أخرى	٣٥٠,٨٢٧ ألف جنيه إسترليني
الإجمالي	١,٢٩٧,٢١٣ ألف جنيه إسترليني

ووفقاً لما ورد بالوثيقة الأصلية لواردات برقة عام ١٩٤٧ قد وصل اجمالي يقدر بحوالي (١,٢٩٧.٢١٣ جنيهاً إسترلينياً) وبعد مراجعتنا وجدنا خطأْ في الطباعة لذلك قمنا بكتابة الرقم الصحيح كما هو مبين أعلاه وليس كما هو مذكور في إجمالي الوثيقة، وفي هذا الإطار ينبغي أن نشير إلى أنه في عام ١٩٤٧م كانت ولاية برقة تعاني من نقص في المنسوجات القطنية والصوفية حيث ذكرت الوثائق الرسمية البريطانية بأن حاجة ولاية برقة من المنسوجات عام ١٩٤٧م كانت اكبر من حاجاتها عام ١٩٤٦م كما إن نقص الوقود كان سبباً في تأخير واردات برقة من المنسوجات عام ١٩٤٧م وتقدر احتياجات ولاية برقة عام ١٩٤٧ بنحو ١٠,٠٠٠ ألف رطل[٣١].

في حين بلغت جملة وارداتها من المنسوجات عام ١٩٤٦م حوالي ٤٠٠,٠٠٠ ألف ياردة أما عام ١٩٤٥م فكانت ١,٢٠٠.٠٠٠ ياردة[٣٢]. والجدول رقم (٦) يبين صادرات ولاية برقة في السنوات (١٩٤٣ – ١٩٤٧)[٣٣].

الجدول رقم (٦)

الصادرات من ولاية برقة					
نوع السلعة	الجنيه الإسترليني				
	١٩٤٣م	١٩٤٤م	١٩٤٥م	١٩٤٦م	١٩٤٧م
حيوانات – أغذية – خمور – تبغ	١.٥٢٥	٨١.٠٤٧	٢٦٥.٤٠٧	٢٧٩.٤٦٠	//
حبوب زيتية وشحوم	//	١٠	٧٦٩	٤٣	//
منسوجات	//	١.٠٠٨١	٩٨٤	٦.١٩٤	//
معدات عادية وماكينات	//	٦.٢٧٦	٥.٤٤٩	٦٤.٩٨١	//

مواد غير معدنية	//	٧.٦٣٢	٦.٨٩٤	٥.١٨٨	//
صوف ومصنوعات	//	٨٠	١.١٢٨	٦٩٣	//
مواد كيميائية وطبية	//	٦.٠٥٢	٨.٤٧٨	٩.٠٤٨.	//
مواد أخرى	١٦.٥٢٢	٦٥.٠٤٨	١٣٦.٧٦٧	٥٠٥.١٩٩	//
الإجمالي	١٨.٠٤٧	١٦٧.٤٢٦	٤٢٦.٣٧٦(*)	٨٧٠.٨٠٦	١,٩١٦.٣٦٢

* ورد إجمالي الصادرات في الوثيقة الأصلية ٤٢٦.٣٧٦ جنيه إسترليني وبعد التدقيق في الإجمالي وفقاً للأرقام الواردة فيها اتضح أن الإجمالي ٤٢٥.٨٧٦.

كما تؤكد وثائق للإدارة العسكرية البريطانية بأن الصادرات من ولاية برقة حسب الدول المتوجهة إليها وإعادة التصدير من ولاية برقة حسب دولة الاستلام خلال عام ١٩٤٧م وفقاً للجدولين (٧)، (٨)[٣٤].

الجدول رقم (٧)

مصر	٢١٠.٥١١ جنيه إسترليني
ولاية طرابلس	٧٦.٥٧٧ //
[١] اليونان	٨٣٥.٤٤٥ //
مالطا	١٢٥.٣٠٠٠ //
دول أخرى	١٣٢.٠٢٢ //
الإجمالي	١,٣٧٩.٨٥٥ ///

ثانياً إعادة التصدير من ولاية برقة حسب دولة الاستلام.

الجدول رقم (٨)

مصر	٣٣.٢٤٨	جنيه إسترليني
ولاية طرابلس	٢٦٥.٣٨٢	جنيه إسترليني
المملكة المتحدة	١٤٦.٤٢٨	جنيه إسترليني

اليونان	٩.٣٠٠	جنيه إسترليني
فلسطين	٢٥.٢٣٥	جنيه إسترليني
ايطاليا	٢٩.٩٦٣	جنيه إسترليني
دول أخرى	٢٦.٩٥١	جنيه إسترليني
الإجمالي	٥٣٦.٥٠٧	جنيه إسترليني

بما في ذلك مخلفات الحرب من المواد والتي تبلغ قيمتها ٢٦٣.٧٢٦ ألف جنيه إسترليني ونلاحظ من الجدول السابق بأن حصة الأسد تذهب إلى طرابلس. والجدول رقم (٩) يوضح الصادرات الرئيسة لأعوام (١٩٤٥- ١٩٤٧م)[٣٥].

الجدول رقم (٩)

الصادرات الرئيسية للأعوام ١٩٤٥-١٩٤٦-١٩٤٧ جميع الأرقام بالعملة الإسترليني				
نوع السلعة	الجنيه الإسترليني			
	١٩٤٥م	١٩٤٦م	١٩٤٧م	الإجمالي
إسفنج خام	٥١٣	٣٣٣.٠٦٥	٦٠٩.٧٣٠	٩٤٣.٣٠٨
أغنام – ماعز	٤١.١٨١	١٤٢.٩٣٩	٤٠٠.٧٠٩	٥٨٤.٨٢٩
صوف خام	٧٩.٠٧٢	٧١.٢٩٠	١٠٦.٧٥١	٢٥٧.١١٣
شعير	٢١٦.٦٩٩	٣٨.٩٩٤	٣٦٢	٢٥٦.٠٥٥
ماشية	//	٧٩.١٢٠	١٢٥.٨١٤	٢٠٤.٩٣٤
جلود	٢١.٤١٦	٢٧.٨٤٠	٨٩.٨٢٦	١٣٩.٠٨٢
قمح	//	//	//	//

ونلاحظ من خلال الجدول بأنَّ الإسفنج الخام كان في مقدمة الصادرات، وأنَّ الحيوانات ومنتجاتها هي الأقل، ومرد ذلك إلى سنوات القحط والجفاف من ناحية ومن ناحية أخرى عدم اهتمام الإدارة العسكرية البريطانية بمربى الحيوانات وتقدم المساعدة لهم ،وقد بلغت واردات ولاية برقة خلال عام ١٩٤٨م- ١٩٥٠م من السلع الأساسية وغير الأساسية على النحو المبين بالجدول رقم (١٠)[٣٦].

الجدول رقم (١٠)

النوع	١٩٤٨م	١٩٤٩م	١٩٥٠م
شاي	٦٥	٢٥٦	٦٥٨
سكر	٣٠٨	٣٠٩	٢٨٠
شحوم وزيوت وبذور لإنتاج الزيت	٩٧	٢٠٦	٧٠
فواكه وخضروات	٨٦	١٠٢	١١١
أرز	٩٧	٨٤	٤٣
مواد غذائية أخرى	٩٢	٤٥	٧١
القيمة الإجمالية للمواد الغذائية	٧٤٥	١.٠٠٢	١.٢٣٣
ملبوسات قطنية	٨٨	١٢٠	٩٢
ملبوسات صوفية	٤٥	٤٩	٤٦
ملبوسات من الحرير الصناعي	٧٠	٤٨	٤٠
سلع قطنية أخرى	٢٢٢	٢٨٤	١٦٩
سلع صوفية	٧٦	٦٩	٤١
منسوجات أخرى وطنافس	٨١	٣٥	١٥
القيمة الإجمالية للمنسوجات	٥٨٢	٦٠٥	٤١٣
سيارات وأجزائها	١٤	٣٦	٥٥
الآلات الأخرى وأجزائها	١٢	٢٩	١٩
سلع معدنية أخرى	٤٩	٦٥	٨٩
القيمة الإجمالية للسلع المعدنية	٧٥	١٣٠	١٦٣
بترول	٥	٦	١٤
زيوت وزيوت التشحيم	٢٥	٣٩	٣٠
صابون	٣٥	٥٨	٤٢
منتجات كيميائية أخرى	٣١	٢٨	٤٣

ومن خلال المعطيات الواردة في ثنايا البحث نجد أن الإدارة العسكرية البريطانية تابعت عن كثب الواقع الاقتصادي في ليبيا وتحكمت في مفاصله إبان سنوات حكمها لولايتي برقة وطرابلس وكان النشاط الصناعي والتجاري تحت مظلتها.

الخاتمة :

مما لا ريب فيه من أن النشاط الصناعي والتجاري لأي بلد يُعد عاملاً مهماً في تطور اقتصاد أي بلد، والملاحظة التاريخية التي يمكن تثبيتها عن تطور النشاط الصناعي والتجاري في ليبيا قد بلغ سنة "١٩٤٣" حدوداً كبيره نسبياً بالقياس للسنوات السابقة فقد بلغ حجم النشاط الصناعي والتجاري ما مقداره ١٨,٠٤٧ الف جنيهاً استرلينياً ليصل عام ١٩٤٧ ما مقداره ١,٢٩٧,٢٠٣ مليون جنيه استرليني ليصل عام ١٩٥١ الى مديات كبيرة ، ولا بد ان نذكر هنا الى تنوع مصادر الاستيراد التجاري فقد تنوعت مصادر الاستيراد والتبادل التجاري لتشمل دولاً عديدة ضمت كل من المملكة المتحدة البريطانية واليونان ومصر وايطاليا ومالطا ودول أخرى .

والملاحظة السياسية والاقتصادية التي يمكن تثبيتها على نوع النشاط الصناعي والتجاري في ليبيا خلال الفترة من (١٩٤٣- ١٩٥١) ان هذا النشاط كان قد خضع بشكل واضح الى التوجهات الاقتصادية للادارة العسكرية البريطانية حتى انها تحكمت بكل مفاصله في ولايات برقة وطرابلس وفزان، وكان هذا النشاط وان نمى نسبياً لكنه كان يخضع الى رؤى وتوجهات المستعمر وتحكم حتى في تطوره.

الهوامش:

[١] – على احمد عتيقة ، أثار البترول على الاقتصاد الليبي ، الطليعة للطباعة ، بيروت ، ١٩٧٢، ص١٩.

[٢] – محمد فرج حقي ، ليبيا العربية كأنك تعيش فيها ، دار النشر الجامعي ، بيروت ، د ت ، ص١٠٢.

[٣] – (١) انجل بابا بوانو ، تقرير الحرف اليدوية الممارسة في ليبيا ، بعثة الأمم المتحدة ، جينيف ، سويسرا ١٩٥١، ص ٦.

[٤] – كينليسيد . هـ .ل ، تقرير عام الاقتصاد الليبي ، بعثة الأمم المتحدة ، مساعدات البعثة لليبيا، نيويورك، ١٩٥١، ص ٣٦- ٣٧ .

[٥] – فرانسو ابورجوا ، تقرير الوضع الراهن لمصائد الأسماك الليبية ، منظمة الأغذية والزراعة ، الأمم المتحدة ،روما ١٩٥٨ ، ص ٢٣

[6]– Fo . 371 –53528 – 122418 – , Important Letter From , Lieutenant Colonel , Exam , To Foreign Office 25 the Sep . 1946.

[٧] – كينليسيد . هـ .ل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ ، ص٣٧.

[٨] – Fo– 1015 –88– 122418 – Chapter IV ., Economic Policy.

[٩] – كينليسيد . هـ .ل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨.

[10] – Fo . 1015-122418 , Reference No . Gen /3/41/H Bi –Monthly Economic Report , From Haworth – Controller Of Finance And Accounts , 25 May ,1949 p1-p2

[١١] – كينليسيد . هـ .ل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩-٤٠

[١٢] – انجل بابا بوانو، مصدر سبق ذكره ، ص٢ -٧.

[١٣] – عبد الرزاق النصيري ، دراسات ليبية في التاريخ الحديث والمعاصر ليبيا ، دار الشؤون والثقافة ، الزاوية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦١.

[١٤] – صحيفة الوطن ، بنغازي ، العدد ٢٦٩ ، ٢ يوليو ١٩٥١م.

[١٥] – كينليسيد هـ.ل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩.

[١٦] – جون لندبرج ، تقرير عام الاقتصاد الليبي ، بعثة المساعدة الفنية لليبيا ، الأمم المتحدة ، ١٩٥١ ، ص٧٩.

[١٧] – محمد رجائي ريان ، الاحتلال البريطاني لبرقة ،(١٩٤٣-١٩٤٩م) دراسة تاريخية للجوانب العسكرية والإدارية، مجلة دراسات تاريخية ، طرابلس ، ليبيا، ١٩٩١ ، العدد ٣٩ -٤٠ ، ص ٢٠٥ .

[١٨] – برقة الاحتلال البريطاني الثالث" ، قوانين عسكرية ، الجزء الأول الإعلانات من ٢١-٤٠ ، ص ٥٦-٦٧.

[19] Co . 537-3494-22418- Section III, Chapter 3 ,Appendix 16 , Imports And Exports Proclamation No 95.

[٢٠] _ مجلة الفجر الليبي ، عدد أول مايو ١٩٤٧، ص٨.

[21]– Fo . 1015-122418 , Reference No . Gen /3/41/H Bi –Monthly Economic Report , From Haworth – Controller Of Finance And Accounts , 25 May ,1949 .

[22]– Fo -1015-674-122418 ,Monthly Economic Report ,25 Jul , 1949 , From Haworth Controller Of Finance And Accounts To .Fo.

[٢٣] – Fo – 1015 -674 -122418 , Ref CFA . Gen /3/41 /H . From Haworth Controller Of Finance And Accounts To British Administration Tripolitania , 5 November 1949. P.5.

[24]– Op cit, p. 5.

[25]– Ibid.

[26] – Fo– 1021 -32-122418 , Copy From American Consul . To consulate ,Benghazi , June 8, 1951 .P.32 .

[27] – Op, cit, p.32 .

[28]– Ibid. p.32.

[29] Co -537-3494-122418 ,Section III , Chapter 3 , Imports Into Cyrenaica ,Appendix 17.

30- Co- 537- 3494-22418, Section III, Chapter3, Appendix 18, Analysis Of Foreign .Trade By Countries.

31-) Fo - 1015 -88-122418- Letter From Major Irving , War Office CA 17 , 1 st April 194.

[٣٢] - التقرير السنوي للإدارة العسكرية البريطانية لعام ١٩٤٧م ، ص١٤

[33-] Co- 537- 3494 -22418 , Section III , Chapter 3 , Appendix 19 , Exports From Cyrenaica.

34- Co- 537- 3494 -22418 , Section III , Chapter 3 , Appendix 18 , Analysis Of Foreign Trade By Countries.

35- Co- 537- 3494 -22418 , Chapter 3 , Appendix 20, Principal Exports 1934 To 1936 And 1945 To 1947.

[٣٦] - كينليسيد هـ. ل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥.